

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

اعداد الكوادر العلمية والفنية المتخصصة في حماية الاثار

الدكتور معاوية ابراهيم

الرياض

1412 هـ - 1992 م

اعداد الكوادر العلمية والفنية المتخصصة في حماية الآثار

الدكتور معاوية ابراهيم(*)

تتفاوت البلدان العربية بمساحاتها واعداد المواقع الأثرية الموجودة فوقها، وكذلك طبيعة هذه المواقع وبيئتها، الاَّ أن هذا التفاوت لا ينفي العوامل المشتركة من حيث توافر المواقع الأثرية والطرق التي يتوجب اتباعها لحماية هذا التراث أو ابرازه أو الكشف عنه وجعل النتائج العلمية المترتبة على ذلك في متناول الباحثين والمواطنين والزوار، حتى أن أصغر البلدان العربية حجماً - ولنأخذ البحرين على سبيل المثال - تغص بالمواقع الأثرية والمخلفات الحضارية الأخرى التي تمثل سكنى الانسان منذ اقدم العصور وحتى يومنا الحاضر، الأمر الذي يفرض على جميع الحكومات العربية وضع سياسة عامة للآثار تتضمن وضع اجراءات تشريعية تكفل الحفاظ على الآثار وتأسيس أو تطوير دوائر متخصصة بمرافقها المختلفة، وكذلك انشاء أقسام للآثار في جامعاتها ومؤسساتها العلمية الأخرى من أجل اعداد الكوادر اللازمة بشكل هادف يتناسب مع حاجات كل بلد من التخصصات المختلفة، ويتوجب على هذه المؤسسات

(*) معهد الآثار بجامعة اليرموك. اربد: المملكة الأردنية الهاشمية.

جميعها تنسيق الجهود والبرامج لتأتي متكاملة والابتعاد عن التكرار حيث لا لزوم له وتطوير المرافق والبرامج بشكل متدرج يكفل لها النجاح وبما يتناسب ومراحل التطور العلمي.

ويركز هذا البحث على الأمور التالية:

١ ـ حصر الآثار الموجودة فوق أرض البلد الواحد أو المنطقة الواحدة من خلال عمليات مسح علمية منظمة واعداد أرشيف لهذا المسح يتضمن المخططات والصور والخرائط والوثائق المتعلقة بهذا الحصر، وكذلك تصنيف المواقع تبعاً لمراحلها الزمنية أو أحجامها ودرجة سلامتها أو تهديدها للخطر، واعداد الخرائط اللازمة لكل فترة.. وغير ذلك، ووضعها في متناول الباحثين وذوي الاختصاص، ومع أنه لا توجد دراسات شاملة للبلدان العربية ـ حسب علمي ـ عن الوضع العام للمواقع الأثرية فيها أو المكتشفات التي استخرجت منها وما بقي منها في داخل البلد الواحد أو ما تم اخراجه لبلدان أجنبية، الّا أن أزمة الوضع العام هذه لا تخفى على الدارسين والمختصين.

٢ ـ اعداد الكوادر العلمية والفنية المعنية في البحث عن الآثار والكشف عنها، وصيانتها وترميمها واعدادها للنشر العلمي ولأغراض التوعية الوطنية والمنهجية.

٣ ـ إنشاء المرافق المختلفة والمتنوعة والتي تتضمن فرقاً للحفريات والدراسات والنشر وتوفير المكتبات والمراجع بشكل متكامل (على الأقل على صعيد البلد العربي الواحد أو المنطقة الواحدة)،

فالمراجع المتعلقة ببلد مثل الأردن على سبيل المثال يجب أن تتعدى الحدود السياسية الحالية للأردن لتشمل معظم أجزاء بلاد الشام والجزيرة العربية ومصر وغيرها من المناطق.

لا أعتقد أن بلداً عربياً واحداً فيه فائض من الآثاريين والمتخصصين في مجالات متصلة بالآثار، أو أنه توجد فيه بطالة بين العاملين في هذا الميدان بسبب عدم الحاجة اليهم، بل العكس تماماً فإن أي بلد عربي يحتاج الى اضعاف الكفاءات الأثرية للقيام بالواجب الرئيس نحو الآثار والمخلفات التراثية، ما زال هناك عدد من البلدان العربية التي لا تخص دراسة الآثار في برامجها أو أن مثل هذه البرامج غير ممثلة على الاطلاق في جامعاتها، وقد استمرت هذه البلدان في الاعتماد على الكفاءات والخبرات الأجنبية ولم تُضمِّن خططها المستقبلية تدريب الكفاءات المحلية، لا لتحل مكان الكفاءات الأجنبية ضرورة بل لتعمل معها في المراحل الأولى على الأقل.

يتضمن اعداد الكوادر في الآثار اختصاصات مختلفة لابد من توفيرها للنهوض بالدراسات الأثرية تبعاً لمتطلبات العصر ولمواكبة التطور العلمي في العالم المتقدم، ومن هذه الاختصاصات الكوادر الأكاديمية والفنية والمتحفية.

الكوادر الأكاديمية:

من هذه الكوادر اختصاصات في المراحل الزمنية والمناطق

المختلفة، ومنها آثار ما قبل التأريخ وآثار الشرق القديم وآثار المنطقة في العهود الكلاسيكية والآثار الاسلامية وآثار القرون الماضية والمرتبطة بعلم الآثار الاجتماعي Ethnoarchaeology اضافة الى ميادين العلوم الطبيعية المتعلقة بالآثار مثل الانثروبولوجيا العضوية Physical anthropology وعلم الحيوان الاحاثي Paleozoology وعلم النباتات القديمة Paleobotany وعلم التعدين Metalurgy علم الترسبات Sedimentology وهناك علوم أخرى غدت ضرورية في هذا المجال مثل علوم الأرض Geomorphology والمساحة والتصوير، والتصوير الحجري وعلم المتاحف، ولابدَّ من ترابط هذه العلوم بالدراسات الاجتماعية والتأريخية والأنثروبولوجية وعلم النقوش والنميات والفنون وعلوم أخرى تبرز أهميتها مع الزمن وتطور البحث.

لم تعد هذه الاختصاصات مقصورة على الدراسات النظرية والصفية وإنما يتوجب أن تتضمن جانباً عملياً لتمكين الطالب من الإلمام بطرق التنقيب، وما يتعلق بها من مراحل التوثيق المختلفة كالمسح والرسم والتصوير والوصف وحفظ المواد وغيرها.

ومع أنه يجب التأكيد دائماً على عمل الفريق المشترك، الاّ أنه من الضروري تأهيل المختصين وتمكينهم من الاحاطة بجوانب المعرفة الأخرى والاعتماد على أنفسهم في استكمال عمل اضطراري في حالة عدم توفر الاختصاصات الأخرى وبسبب ضيق الوقت.

التعاون مع بعثات الآثار الأجنبية:

لم يعد العمل الأثري في معظم البلدان العربية مقصوراً على البعثات أو الحملات التي تنظمها المؤسسات والجامعات الأجنبية وإنما أصبحت معها فرق وطنية تتبع دوائر الآثار والجامعات العربية، الاّ أن عدد المشاريع التي ينفذها الأجانب ما زال يفوق كثيراً تلك التي تشرف عليها كفاءات عربية، وقد قامت في عدد من البلدان العربية مشاريع بين الكفاءات الوطنية وأخرى أجنبية، وعلى سبيل المثال يقوم معهد الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك بمشاريع مشتركة مع مؤسسات وجامعات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وألمانيا الاتحادية، وذلك اضافة الى المشاريع التي يقوم بها المعهد بالتعاون مع دائرة الآثار العامة الأردنية أو بشكل مستقل.

أما البعثات المشتركة فقد قامت انطلاقاً من قلة الإمكانات أو محدودية الكفاءات الوطنية لتولي عدد من المشاريع والدراسات الميدانية، وقامت جامعة اليرموك بوضع أسس واضحة للقيام بمثل هذه المشاريع في إطار سياسة عامة نحو البعثات الأجنبية آخذة بعين الاعتبار الأمور التالية:

أولاً: ضرورة فتح المجال لبعثات المسح والتنقيب وصيانة الآثار وحفظها، إذ أن الكفاءات العربية على صعيد كل بلد عربي غير كافية للقيام بالمسئوليات المناطة بها.

ثانياً: وضع أولويات للعمل الأثري للتمكن من حصر المواقع الأثرية

في كل بلد عربي مع الأخذ بعين الاعتبار الطرق الحديثة لمسح المواقع الآثرية من السطح وتوثيقها وكذلك اعطاء الأولوية للمواقع المهددة بالخطر أو الزوال، ولكل من العراق وسوريا وغيرهما من البلدان العربية تجربة طويلة يجب الاستفادة منها خاصة بالنسبة للأعمال الآثرية المرتبطة بمشاريع الري والسدود، وهناك اعداد كبيرة من المواقع الأثرية والمباني التأريخية التي تحتاج لأعمال متفاوتة من الصيانة والترميم، اضافة الى عشرات الآلاف من المكتشفات والمعروضات الأثرية التي تحتاج الى إنقاذ ومن ثم صيانة منهجية أو مراقبة مستمرة.

ثالثاً: دراسة هوية كل بعثة أجنبية دراسة وافية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار المؤسسة التي تنتمي اليها والدوافع التي دفعتها للقيام بمثل هذا العمل والأهداف القصيرة وطويلة المدى، كما يتوجب دراسة كفاءات أعضاء البعثة بحيث تضم التخصصات التي يجب توافرها تبعاً لطبيعة الموقع وتاريخه وأهداف العمل.

رابعاً: من المفضل أن يرتبط تصريح العمل لأي بعثة أجنبية قبل كل موسم بقرار يصدر عن مجلس أعلى للآثار وليس عن فرد كان من يكن مديراً كان أو وزيراً، وترتبط بهذا المجلس لجنة فنية تقوم بدراسة الطلبات المقدمة من البعثات الأجنبية وتتأكد من اكتمال ملفاتها وتتابع أعمالها، ويرافق كل بعثة أجنبية مندوب مؤهل عن دائرة الآثار تكون له مهام واضحة المعالم من بينها مراقبة العمل والمشاركة فيه بشكل فاعل، وتقديم توصيات وتقارير دورية، وتتقدم البعثة بنسخة كاملة عن جميع الوثائق والتقارير المتعلقة بالمشروع، وتضم المخططات

والرسومات والصور بمختلف أنواعها وسجلاً كاملاً عن المكتشفات اضافة الى السجل الخاص باللقى المتحفية والعينات وما يتعلق بها من توصيات لأغراض الحفظ والصيانة. . وغير ذلك.

وتعد البعثة مع نهاية كل موسم تقريراً أولياً وافياً صالحاً للنشر في المطبوع الذي تقره دائرة الآثار، ويزود هذا التقرير باللوائح والصور والرسومات والوسائل الايضاحية الأخرى، وللدولة المستضيفة أن تطلب من البعثة اقامة معرض خاص عن المشروع مقترناً بالمطبوعات والوسائل اللازمة بعد موسم من العمل أو أكثر تبعاً لأهمية المكتشفات وما تضفيه من معلومات، ولها أن تطلب من المشرفين عن العمل القاء المحاضرات واعداد المعلومات العامة باللغة العربية وغيرها، كما تقوم البعثة بتزويد دائرة الآثار ذات العلاقة بنسخ عن المحاضرات والأبحاث والتحقيقات والاعلانات وغير ذلك مما يصدر عن المشروع داخل البلد أو خارجه . . أما بالنسبة للتقارير والمطبوعات النهائية فيجري التفاوض عن الكيفية التي تصدر فيها والمدة الزمنية المتوقعة لاصدارها، ويفضل أن تصدر هذه جميعها عن مؤسسات البلد المضيف.

وللدولة المستضيفة أن تطلب من البعثة الأجنبية رسماً خاصاً لأغراض الصيانة والترميم وحماية أو حراسة الموقع واستخدامه بصورة فعلية.

وللبلد المضيف أن يطلب مشاركة مختصين أو طلبة محليين أو عرباً من خارج البلد المضيف بغرض الاسهام أو التدريب.

ويتوخى أن تعطي البلدان العربية الأولية لإجراء المشاريع العلمية للكفاءات المحلية أو العربية شريطة أن تستوفي الالتزامات العلمية المشار اليها، كما يتوقع أن تلقى الكفاءات أو الحملات العربية تشجيعاً وتسهيلات ادارية ومالية في البلد الذي يقام فيه المشروع.

ولعل استعراض تجربة البعثة العربية التي عملت في البحرين بشكل سريع على الأقل يحقق بعض الفائدة في هذا المجال.

حماية الآثــــار:

موضوع حماية الآثار يستحوذ اهتمام المسئولين في كل بلد عربي أو من المفروض أن يكون ذلك، إذ أن هذا الموضوع هو مسئولية الأمة بكاملها، ومع أن العبء الأكبر يقع على دوائر الآثار العربية التي في الغالب ما تعمل ضمن امكانات محدودة، فإن اشراك غالبية اجهزة الدولة بهذه المهمة أمر ضروري للغاية، فهي مسئولية أجهزة القضاء والأمن والتربية والتعليم والجامعات والبلديات والأندية والجمعيات والأشغال العامة والأراضي والمساحة ومشاريع الري والزراعة .. وغير ذلك.

ومن الطبيعي أن الدولة وأيه دولة لا تستطيع أن تعين لكل موقع أثري حارساً، أو أن تقوم بوضع سياج حول المواقع الأثرية، خاصة وأنها تعد بالمئات والآلاف بل وفي عدد من البلدان العربية

بعشرات الآلاف، لذا فإن برامج حماية المواقع الأثرية مرتبطة ليس فقط بإجراءات قانونية وعملية ومالية وانما بحملة توعية منظمة ترتبط بها وسائل الاعلام وباتصالات مكثفة مع الأجهزة ذات العلاقة، وخاصة في المدارس والجمعيات والنقابات، اضافة الى توفير المعلومات المزودة بالرسومات المبسطة والصور، وضرورة التنبيه الى أن هذا التراث هو قومي ووطني وهو مسئولية جميع الأجهزة والمواطنين.

ولما كانت اعداد كبيرة من المواقع الأثرية تقع قريبة من المدن والقرى السكنية الحالية ـ وذلك في الغالب ـ بسبب توفر مصادر المياه والظروف البيئية الملائمة، فإن اشراك المجالس البلدية والقروية أمر في غاية الضرورة من أجل الحفاظ على المواقع أو المناطق الأثرية ومحاولة الوصول الى حلول عملية للمشكلات التي قد تطرأ من خلال الخطط المرحلية والشاملة والأعمال الانشائية واجراء التعديلات الضرورية عليها في سبيل الحفاظ على المعالم الأثرية أو اجراء الحفريات الإضطرارية وما يرافقها من أعمال توثيقية.

وقد تضطر دوائر الآثار الى تعيين عدد من الحراس على مواقع أثرية ترى أنها مهددة بالخطر أو أنها قيد الدراسة وأعمال التنقيب، أو أن تقوم بتسييجها وتحديد حرمتها كيلا تؤثر عليها مبان مجاورة أو أعمال انشائية أخرى.

المتاحف وحماية الآثار:

يتوقع أن تولي البلدان الواعية اهتماماً خاصاً لمتاحفها كمرافق هامة لحفظ المكتشفات وصيانتها وعرضها مع ما يرافقها من وسائل ايضاحية لتعكس صورة أو مجموعة صور حضارية، وما يعنينا هنا هو المتاحف التي تعنى بالآثار والتراث بشكل خاص، إذ تتنوع المتاحف في وقتنا الحاضر بحيث تشمل أموراً وجوانب متشعبة لسنا بصدد تناولها هنا.

حتى متاحف الآثار والتراث أصبحت متنوعة تبعاً للحاجة وتصور الجهة المسئولة وعدم التكرار وغير ذلك، فهناك متاحف تقوم على أساس التسلسل الزمني والتطور الاجتماعي، وأخرى تتناول موضوعات خاصة أو متخصصة تبعاً لما تتميز بلد أو منطقة في صناعة أو انتاج أو مكتشفات معينة، فقد أقام بعض البلدان متاحف أو معارض خاصة للفسيفساء أو الزجاج أو التعدين أو المسكوكات أو الخزف أو تأريخ العمارة ومواد البناء أو النسيج أو الحلي أو النحت أو الصناعات اليدوية أو تطور الخط والنقوش.. الى غير ذلك.. كما يمثل بعض المتاحف تطوراً محلياً مثل متاحف المدن والأقاليم وهناك متاحف مركزية تحاول الجمع بين هذه الجوانب.

يتم إنشاء المتاحف هذه الأيام بناءً على تخطيط مسبق وتصور واضح يبين الغاية من انشائها والمرافق التي يجب أن تضنمها، وهناك حد أدنى يجب أن يتوفر في أي متحف بغض النظر عن نوع مقتنياته أو

وظيفته أو تخصصه، كما يجب أن يؤخذ بالاعتبار موقع المتحف وسهولة وصول قطاع واسع من السكان والزوار اليه، وضرورة توفير المطبوعات والارشادات لمن يرغب أن يثري معلوماته، كما يجب أن يوفر أي متحف صالات للعرض ومرافق أساسية كأماكن تخزين ببيئة مناسبة بحيث يتمكن أصحاب العلاقة من استعمالها بسهولة وفي المخازن توجد عادة غالبية المجموعات من لقى وعينات، وعلى أي متحف مهما كان تخصصياً أن يوفر مختبرات للصيانة والترميم والتصوير، وعلى أي متحف أن يجدد من نشاطاته وبرامجه حتى يبقى مرفقاً حيوياً له رواده وأصدقاؤه.

ولا يمكن لأي متحف أن ينهض بهذه الأعباء الاّ اذا ضم جهازاً مؤهلاً ابتداءً من عامل التنظيف وحتى أمين المتحف، وألا يغدو المتحف عبئاً على الدولة أو الجهة التي يتبع لها.

وإنشاء المزيد من المتاحف في بلداننا العربية أصبح ضرورة ملحة حتى نستطيع مجابهة التطورات العصرية لهذا الميدان وبسبب توالي الاكتشافات المستمرة بين سنة وأخرى لا بل بين شهر وآخر، إضافة الى مسئولياتنا أمام مواطنينا وتوعيتهم في هذا الميدان.

وإنه لمن الصعب أن نتطور في العمل المتحفي الاّ اذا أنشأنا برامج متخصصة في علم المتاحف ضمن جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية الوطنية، ولا علم لي اذا كانت هناك جامعة عربية واحدة تطرح برنامجاً متخصصاً في علم المتاحف، رغم توفر النية بفتح برنامج كهذا

في بعض الجامعات العربية.

وبطبيعة الحال فإن الحد الأدنى من المرافق - كما أسلفنا - لا يكفي، خاصة في المتاحف المركزية أو ذات الطابع الشمولي، وفي مثل هذه المتاحف تتنوع تخصصات الأمناء والباحثين والفنيين فيها، وتضم مثل هذه المتاحف مكتبات متخصصة وأرشيفاً وأقساماً للرسم والوسائل التعليمية والمعارض المؤقتة والمتنقلة والمطبوعات والعلاقات العامة.

أما المتاحف المحلية أو الإقليمية فيجب تشجيعها الى درجة كبيرة، وذلك لما لهذه المتاحف من أثر على توعية المواطنين وتفهمهم لمواقع تراثهم الحضاري، فهذا في الأساس حق لهم وواجب عليهم، وأنه لا يعقل أن يتم التركيز فقط على متاحف العواصم أو المتاحف المركزية، رغم أهميتها، إذ تؤدي المتاحف المحلية دوراً مهماً في الإبقاء على المكتشفات التي عثر عليها في مواقعها، وهناك مواقع ومدن كثيرة في الوطن العربي اكتسبت أهمية كبرى على الصعيدين المحلي والعالمي، ومما ينتج عن إبعاد المكتشفات عن موطنها الأصلي التقليل من أهمية صورتها الحضارية، ولا يمكن للمتاحف المركزية أن تفي بالغرض المطلوب لاتساع الرقعة الجغرافية لكل قطر من الأقطار العربية، رغم سهولة وسائل النقل المختلفة بين قطر وآخر، وقد أشرنا أن المتاحف لم تعد مجرد قاعة عرض ولكنها تحتوي أيضاً على مرافق مختلفة تتعلق بالاتصال الجماهيري والباحثين في آن واحد، فيسهل انشاء مثل هذه الموافق اجراء البحوث والدراسات الميدانية في

المواقع أو المناطق التي توجد فيها.

وأهداف المتاحف المحلية مواكبة المفاهيم الجديدة والعصرية في أساليب العرض والبحث ونشر المعلومات والاتصال الجماهيري والتحفظ وطرق الصيانة والترميم حتى لا تصبح مرافق معزولة، وعلى هذه المتاحف أن تأخذ عوامل التجديد بعين الاعتبار، خاصة في صالات العرض المؤقتة، وأن تشوق الجمهور الى زيارتها، من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وتنظيم برامج خاصة لمختلف الهيئات والمؤسسات التعليمية وغيرها في المجتمع المحلي.

وقد يرغب بلد من البلدان انشاء متاحف محلية في المواقع الأثرية نفسها، خاصة إذا ما أجريت فيها أعمال تنقيب على نطاق واسع أو ظهرت اكتشافات لها أهمية خاصة بالنسبة للموقع أو للمنطقة، ورغم ما لدينا من أمثلة على هذا النوع من المتاحف الّا أنها قليلة للغاية أو أنها غير متطورة ولا تجدد برامجها.

ولا بأس في أن تضم المتاحف المحلية معروضات عن البيئة المحلية والتأريخ الاجتماعي والطبيعي والحياة الزراعية والتقاليد الشعبية والحرف التقليدية لتكتسب من خلالها حيوية ونشاطاً مستمرين.

وقد تستغل بعض البيوت أو القلاع أو المباني التأريخية ذات الطابع العام والخاص لاقامة مثل هذه المتاحف أو المعارض، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الطابع الأصلي لهذه المباني، ولكن اذا

ما أحسن استغلالها فقد تفي بغرضين أساسيين هما الحفاظ على المباني مع صيانتها المستمرة وجعلها مرافق حيوية تضم معروضات تتعلق بالمبنى أو المنطقة نفسها.

التخطيط العلمي لتوجيه العمل الأثري لدائرة الآثار:

لاشك بأنه تقع على أية دائرة آثار عربية أعباء كبيرة تتلخص في حصر المواقع الأثرية وتصنيفاتها ومن ثم حمايتها بالوسائل المختلفة، التشريعية والاجرائية واجراء أعمال الصيانة والترميم عليها وفسح المجال لكافة الناس لزيارتها وكذلك اعداد المعلومات التوضيحية، وتتحمل أيضاً مسئولية التنقيب في المواقع التي تراها مناسبة، خاصة المواقع المهددة بالخطر أو الزوال، وعلى دائرة الآثار ادارة جميع التنقيبات الأخرى وطنية كانت أو أجنبية، كما وتتحمل مسئولية حفظ ورعاية الوثائق المتعلقة بهذه الحفريات وصيانة وحفظ المكتشفات الأثرية في بيئة ملائمة، واعداد مجموعات من هذه الإكتشافات مع ما يرافقها من وسائل ايضاحية للعرض المؤقت أو الموسمي ومن ثم للعرض الدائم أوالطويل الأمد.

ولا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف والقيام بهذه المهام الاَّ إذا نهجت دائرة الآثار منهجاً علمياً في كل خطواتها بل وفي كل مرفق من مرافقها، ويبقى لزاماً عليها التعاون مع المؤسسات الوطنية والوحدات الأخرى ذات العلاقة، إذ لا يمكن لدائرة واحدة أن تتحمل مسئولية تركة آلاف السنين في مناطق عرفت حركة بشرية

مستمرة واستقراراً للانسان منذ ما يقرب من عشرة آلاف عام وحتى الآن.

ويتوجب على دائرة الآثار في أي بلد عربي أن تكون لنفسها هيكلا تنظيماً يسهل عملها ومنهجها لعلمي وأن تستقطب الكفاءات الوطنية المؤهلة في كل وحدة أو قسم من أقسامها ،ويتعين على المسئولين عن الدائرة أن يطوروا هذه الأقسام من حيث الكفاءات والتجهيزات بشكل مستمر.

ولابد لكل دائرة آثار أن تضع في حسابها وضمن خطتها وموازنتها ضرورة القيام بعدد من الاجراءات العملية لحماية المواقع وصيانتها وأن تهيء قسماً مختصاً من جهازها الفني للقيام بهذا العبء، يتصف بسرعة الحركة والديناميكية ويكون مزوداً بالأشخاص والمواد اللازمة، وأن يقوم بإعداد تقارير دورية وسنوية.

كما يتوقع من كل دائرة آثار عربية أن يكون لديها قسم للحفريات الاضطرارية أو العرضية مع ضرورة تأهيل العاملين فيه تأهيلاً ممتازاً وتوفير الامكانات اللازمة، إذ غالباً ما يعمل هذا الجهاز دون اعداد وتخطيط مسبقين، وانطلاقاً من تجربة عملية ومعلومات أكيدة في عدد من البلدان العربية، فإن عدداً كبيراً من المواقع الأثرية تم تدميرها، وبعضها مهدد بالخطر والزوال بسبب عدم الاستعداد الكافي لاجراءات الحماية وأعمال التنقيب الضرورية، وينتج عن ذلك اختفاء معلومات هامة عن تأريخ هذه المنطقة أو تلك . . فمن المتوجب على دوائر الآثار أن تضع في قمة أولوياتها جهازين

ديناميكيين لحماية المواقع الأثرية واجراء التنقيبات الاضطرارية.

الوصف الوظيفي للهيكل التنظيمي:

الوصف الوظيفي للمراكز المشار اليها في الهيكل التنظيمي وما يتفرع عنه يكون على النحو التالي:

المجلس الأعلى للآثار والتراث:

ويفضل أن يرأسه أمير أو رئيس وزراء أو وزير الثقافة والتراث، ويمكن أن يضم في عضويته المدير العام للآثار عضواً (مقرراً) وأحد مساعديه ورؤساء أقسام الآثار في الجامعات وعضوين أو ثلاثة يختارهما رئيس المجلس ممن تتوافر فيهم الكفاءة ولهم اهتمام بالجوانب المتعلقة بموضوعات المجلس.

وينظر المجلس في السياسة العامة للآثار والتراث بما في ذلك:

أ ـ تحديد أولويات عمل دائرة الآثار.
ب ـ منح تصاريح التنقيب للبعثات الأثرية.
جـ ـ إنشاء الأقسام والمرافق المستحدثة والغاء أقسام أخرى أو دمجها.
د ـ إقرار موازنة الدائرة.

ويعقد المجلس الأعلى للآثار اجتماعات دورية (كل ثلاثة أشهر مثلاً) ويمكنه عقد اجتماعات استثنائية أو طارئة بدعوة من رئيس المجلس.

مدير عام الآثار:

يفضل أن يكون من حملة الدكتوراه في هذا التخصص وأن تكون له خبرة ميدانية وبحثية متميزة حتى يتمكن من التعامل مع الأقسام والجهات ذات العلاقة بكفاءة عالية.

مساعدو مدير عام الآثار الفنيون:

من أصحاب المؤهلات والخبرات الممتازة كل في مجال اختصاصه، ويحل أعلاهم رتبة مكان المدير العام أثناء غيابه.

المساعد الاداري:

من المؤهلين في هذا المجال وله خبرة واسعة في القضايا الادارية والمالية.

رؤساء الأقسام:

من المؤهلين في الاختصاصات المختلفة، ويفضل ألّا يقل مؤهل رئيس القسم عن درجة الماجستير وأن تكون خبرته واسعة في مهام القسم.

أمناء المتاحف:

من المؤهلين في الآثار والعمل المتحفي.

ونؤكد هنا على الهيكل التنظيمي لأية دائرة آثار وتحديد الأهداف والأعمال لكل قسم من أقسامها، وكذلك الوصف الوظيفي للعاملين فيها مع المؤهلات التي يتوجب توافرها في كل وظيفة.

وإذا ما أردنا تصور هيكل تنظيمي لدائرة آثار ينطبق على غالبية البلدان العربية، فإنه بالإمكان رسم الخطوط العريضة التي يمكن أن تشكل إطاراً عاماً، وهذا التصور معرض للتعديل والاضافة تبعاً لظروف وتجربة كل بلد عربي، ولكن هذا لا يعفي أي بلد عربي من أن يأخذ موضوع الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي بجدية كبيرة وأن تراعى الكفاءات والتخصصات لكل وظيفة أو موقع عمل.